

انتخاب هيئة رئاسة جديدة للمجلس حسب النظام والقانون لأن مدة هيئة رئاسة المجلس هي دورة واحدة فقط حسب المادة (4) من النظام الداخلي للمجلس، ولم يحصل ذلك لذا انتهت رئاسة المجلس من تاريخ (2007/7/11) حكماً لانتهاء الدورة الأولى وعدم افتتاح الثانية أصولاً، لذا لم يعد دويك رئيساً للمجلس ولا نواب رئيس للمجلس.

خامساً- إن دعوة المجلس للانعقاد وحسب القانون الأساسي والنظام الداخلي هي حق حصري للسيد رئيس السلطة الوطنية في ظل الحالة التي يعيشها المجلس حالياً وهي حالة عدم الانعقاد، ولا صحة لأي دعوة أخرى من أي جهة كانت حسب القانون والمادة (16) من النظام الداخلي للمجلس التي تقول إن الرئيس يفتتح دورات المجلس السنوية وليس كما قال دويك بأن الرئيس يفتتح فقط أول دورة.

سادساً- إن دعوة ربع أعضاء المجلس تجوز وحسب النظام الداخلي للمجلس فقط في حالة أن المجلس منعقد ويعمل بشكل طبيعي وليس كما هو وضع المجلس الآن "عدم الانعقاد" وعليه فإن طلب ربع الأعضاء غير صحيح قانوناً ولا يستقيم معه دعوة لانعقاد المجلس قانوناً.

سابعاً- إن أي طلب للمجلس أو من المجلس أو أعضائه يجب أن يكون موجهاً لرئاسة المجلس ورئاسة المجلس غير موجودة بحكم أن لا رئاسة للمجلس الآن ولا يمكن لدويك أو غيره أن يدعي أنه يحمل هذه الصفة.

ثامناً- الادعاء أو تفسير المادة (47) مكرر من القانون الأساسي على أساس أن ولاية المجلس قائمة لحين تولي مجلس جديد، كتبرير لعدم إجراء الانتخابات هو استخدام باطل على غير ما تقصده المادة أو القانون وهو استخدام من دويك وحماس فقط لتبرير عدم إجراء الانتخابات وتعطيلها للإبقاء على حالة الانقسام وإطالة عمر حماس في المجلس التشريعي لاستخدامه كمظلة وغطاء لعملها وممارساتها الانقلابية التي تمارسها في غزة وذلك ترجمة لسياستها بأن الانتخابات لمرة واحدة فقط.

وفي الختام أكد أمين عام الرئاسة على أن الدعوة الحقيقية الصادقة لأي جهة تدعي الوحدة لإنهاء الانقسام هي فقط تلك الدعوة التي تطلب التوقيع على الوثيقة المصرية كمقدمة ضرورية لإجراء الانتخابات الرئاسية والتشريعية لإستعادة وحدة الوطن والنظام.

وثيقة رقم 33 :

رئيس المجلس التشريعي الفلسطيني عزيز دويك يؤكد على استمرار ولاية المجلس بعد 25 كانون الثاني/ يناير³³

24 كانون الثاني/ يناير 2010

أكد رئيس المجلس التشريعي الفلسطيني عزيز دويك على استمرار ولاية المجلس بعد 25 كانون الثاني/ يناير، ودعا إلى عقد جلسة في الضفة الغربية وقطاع غزة بناءً على طلب ربع أعضاء المجلس، كما قال. وشدد الدويك، في مؤتمر صحفي عقده بمكتب نواب التغيير والإصلاح برام الله الإثنين، على استمرار الولاية الدستورية والقانونية للمجلس التشريعي القائم حالياً، باعتبار ذلك استحقاق دستوري

مؤكد عليه في نص المادة (47 مكرر) من القانون الأساسي المعدل. وتنص هذه المادة على أنه "تنتهي مدة ولاية المجلس التشريعي القائم عند أداء أعضاء المجلس الجديد المنتخب اليمين الدستورية".

وجدد الدويك تمسك هيئة رئاسة المجلس بالخيار الديمقراطي القائم على احترام مبدأ سيادة القانون والفصل بين السلطات، والتداول السلمي للسلطة واحترام التعددية السياسية والحزبية، وحق الجميع بالمشاركة في الحياة السياسية وصنع القرار. كما أكد على وجوب إنهاء حالة الانقسام والتشردم في الساحة الفلسطينية بشكل فوري ودائم، وبدء بإجراءات تشكيل حكومة الوحدة الوطنية وفقاً للأصول الدستورية المتبعة والغطاء الدستوري اللازم، وبرنامج سياسي يستند إلى وثيقة الوفاق الوطني الموقعة من القوى والفصائل الفلسطينية.

ودعا الدويك إلى ضرورة أن تتخذ حكومة الوحدة الوطنية كافة الإجراءات اللازمة لتهيئة الأجواء الديمقراطية الضرورية لعقد انتخابات متزامنة للرئاسة والمجلس التشريعي والمجلس الوطني وفق مواعيد زمنية واضحة وإجراءات عملية محددة. وأكد على ضرورة دعم حكومة الوحدة الوطنية، في حال تشكيلها، فلسطينياً وعربياً وإسلامياً ودولياً في كافة الظروف والأحوال للقيام بمهامها الدستورية.

جلسة عامة

وبناء على ذلك، دعا رئيس المجلس التشريعي إلى عقد جلسة للمجلس في الضفة وغزة وذلك بناءً على طلب أكثر من ربع أعضاء المجلس، من كتلة التغيير والإصلاح ومن غيرها، كما قال.

وطالب الدويك مؤسسة الرئاسة بتسهيل إنجاز ذلك، بهدف بحث موضوع المصالحة الوطنية والإجراءات الإسرائيلية في القدس.

واستعرض الدويك حالة المجلس التشريعي منذ انتخابه وفوز حركة حماس بغالبية مقاعده في كانون الثاني/يناير 2006، مبيناً أن المجلس تعرض إلى حملات ممنهجة على المستويات المحلية والإقليمية والعالمية، استهدفت تقويضه وإفشال تجربته وسلب صلاحياته الدستورية. وأشار الدويك إلى أن ذروة الانتهاكات بلغت باختطاف الاحتلال لرئيس وأعضاء المجلس التشريعي بهدف تعطيل الحياة السياسية الفلسطينية وإجهاض التجربة الديمقراطية الوليدة والإجهاز على شرعيتنا الدستورية، وبرزت هذه الممارسات بقصف مقر المجلس في غزة إبان الحرب الأخيرة على القطاع.

من ناحية أخرى، أكد الدويك على أن المجلس التشريعي بذل جهوداً كبيرة لإنقاذ النظام السياسي والدستوري من الانهيار، وخاصة عندما دعت رئاسة المجلس التشريعي إلى مؤتمر وطني للحوار بعيداً عن التدخلات الخارجية بهدف ترتيب البيت الفلسطيني وأثمرت الجهود المبذولة بالتوقيع على وثيقة الوفاق الوطني عام 2006. إلا أنه شدد على أن هذه الجهود "ما لبثت أن اصطدمت مرة أخرى بجدار التدخلات الخارجية، فأصيب النظام السياسي والدستوري في فلسطين بضربة قاصمة".

وجدد الدويك باسم رئاسة المجلس التشريعي التأكيد على أن المصالحة الفلسطينية الحقيقية "لا يمكن أن تفرض بالقوة ولا من خلال شروط ظالمة تفرضها اللجنة الرباعية تمس حقوق وثوابت



الشعب الفلسطيني“. وأضاف ”هذه المصالحة لا ينبغي أن تفرض بواسطة حرب وحشية قادرة يشنها العدو الصهيوني على قطاع غزة، ولا عبر تجويع الشعب الفلسطيني بالحصار وسياسة الموت البطيء، ولا من خلال جدار فولاذي يزيد من شدة وطأة الجوع والحصار“. وقال: ”إن هذه عناوين لمصالحة هشة لا يمكن أن تستمر أو يكتب لها النجاح“، مشدداً على أن المصالحة الحقيقية لا تأتي إلا عن طريق واحد عنوانه التوافق الوطني بإرادة حرة تحفظ حقوق وثوابت الشعب الفلسطيني ومصالحه الوطنية العليا وتحترم المبادئ والقيم الدستورية الراسخة في القانون الأساسي الفلسطيني. وطالبت رئاسة المجلس التشريعي كافة الكتل والقوائم البرلمانية وبخاصة كتلتي حماس وفتح بالجلوس تحت قبة البرلمان وتحمل مسؤولياتهم الأخلاقية والوطنية والدستورية تجاه الشعب الفلسطيني، بهدف وضع حد نهائي لحالة الانقسام.

وثيقة رقم 34 :

وزير الدفاع الإسرائيلي إيهود باراك: التهديد الأكبر لـ”إسرائيل“ هو عدم ترسيم حدود واضحة مع الدولة الفلسطينية³⁴ [مقتطفات]

26 كانون الثاني/ يناير 2010

اعتبر وزير الدفاع الإسرائيلي إيهود باراك عدم ترسيم حدود واضحة بين إسرائيل والدولة الفلسطينية، وليس التهديد الإيراني أو غيره، ”التهديد الأكبر لإسرائيل“. وحذر من أن وجود دولة واحدة (إسرائيل) بين نهر الأردن والبحر المتوسط لا يترك سوى أحد خيارين: دولة ثنائية القومية، أو دولة ”أبارتايد“.

وخلفاً لرئيس حكومته بنيامين نتانياهو الذي يرى في المشروع النووي الإيراني الخطر الأكبر الذي يترتب على إسرائيل، قال زعيم حزب ”العمل“ إن ”مسؤولية تاريخية ملقاة علينا بأن ننظر إلى الواقع لننتقل من أنه يجب تقسيم أرض إسرائيل، ورسم حدود (إسرائيل) تضمن غالبية يهودية إلى الأبد وإلى جانبها دولة تعكس طموح الفلسطينيين... هذه المسألة، وليس سواها، هي التهديد الأكبر للصهيونية وللشعب في إسرائيل وهي المسألة الأكثر إلحاحاً الواجب حلها“.

وقال باراك في سياق محاضرة شاملة ألقاها في مؤتمر ”المركز الإسرائيلي للإدارة“ في جامعة ”بار إيلان“ عرض خلالها رؤيته لحل المشاكل التي تواجه الدولة العبرية، إنه فخور بأنه عضو في حكومة ”أخذت على نفسها حل خريطة الطريق الدولية... إنها فكرة ضرورية لأنها تضمن الكتل الاستيطانية في يهودا والسامرة (الضفة الغربية) جزءاً من إسرائيل في أي تسوية دائمة في المستقبل. علينا أن ندرك أن لنا مصلحة عليا في ترسيم حدود واضحة بيننا وبين الفلسطينيين تحدد حل الدولتين للشعبين“.

ووجه كلامه إلى الأوساط الدينية المتشددة التي تعارض أي تنازلات في ”أرض إسرائيل“ بحجج توراتية، قائلاً إن ”حدود السيادة اليهودية شهدت في الماضي القديم أيضاً مداً وجزراً، والحاخامات اعتمدوا الواقع السياسي الحقيقي في كل فترة وفترة... علينا أن ندرك أنه إذا كانت بين الأردن والبحر